الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
19 October 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة (نائبة الرئيس) . . . . . (ناميبيا)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية *(تابع)*

البند ١١٠ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org). والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16511 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد صيقل (أفغانستان)، تولت رئاسة الجلسة السيدة شيكونغو (ناميبيا) نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية *(تابع)* (A/73/131 و A/73/132 و A/73/133 و A/73/134 و A/73/136)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات *(تابع)* (A/73/135)

١ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن الأولويات القصوى المبيّنة في استراتيجية بلدها لإصلاح العدالة الجنائية وخطة عمله للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ تتمثل في منع الجريمة، وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء هيئة قضائية عادلة ومستقلة، وكفالة المساءلة والموضوعية والكفاءة في نظام العدالة الجنائية. وأضافت أن الإصلاح القضائي يهدف إلى توفير ضمانات أقوى بعدم التدخل في القرارات القضائية وإنشاء نظام لإحالة القضايا يتسم بالحياد ويكفل اختيار القضاة على أساس معايير واضحة وإجراءات عادلة وشفافة.

٢ - وتابعت قائلة إن جورجيا أنشأت مجلسا مشتركا بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر، يقوم بحشد جميع العناصر الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الرئيسية لكفالة اتخاذ إجراءات في مجال مكافحة الاتجار تتسم بحسن التنسيق وتعدد الجوانب والشمول. وقالت إن ما يثير القلق بشكل خاص هو حماية أطفال الشوارع، ولذلك تشمل المبادرات التي يتخذها المجلس إصدار وثائق هوية لضمان حصول هؤلاء الأطفال على الخدمات التي تديرها الدولة. وثمة تسليم واسع النطاق بفعالية الآلية الوطنية للإحالة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار وبالجهود المبذولة للتعرف على أطفال الشوارع وإعادة تنشئتهم اجتماعيا.

٣ - ومضت تقول إن مكافحة تعاطي المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات هي إحدى الأولويات الرئيسية في جورجيا. وتهدف سياسة مكافحة المخدرات إلى وضع تدابير وطنية لمنع الجريمة، وتوفير برامج العلاج وإعادة التأهيل، وخفض عرض المخدّرات والطلب عليها، مع إيلاء اهتمام خاص للتوعية بأخطار تعاطي المخدرات. وفي هذا السياق، أنشئ في أيار/مايو ٢٠١٨ مركز وطني لرصد المخدرات استحدثت فيه منهجيات علمية قائمة على الأدلة بغية جمع وتحليل المعلومات عن حالة المخدرات في جورجيا.

٤ - وأضافت قائلة إن جورجيا عززت تشريعاتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب عن طريق توسيع نطاق الجرائم المتصلة بالإرهاب ليشمل الأنشطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). واختتمت بالقول إن تعزيز الإطار القانوني أفضى إلى اتخاذ تدابير إنفاذ فعالة لمقاضاة مرتكبي الجرائم المتصلة بالإرهاب الدولي.

٥ - **السيد سالارزاي** (أفغانستان): قال إن العلاقة بين المواد المخدرة والإرهاب موثقة توثيقا جيدا في بلده؛ وتجارة المخدرات غير المشروعة لا تزال تقوض استقرار البلد وتنميته الاقتصادية وتيسر أشكالا أخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ورأى أن التأثير الضار للمخدرات، إلى جانب البطالة والفقر، كان له أثر عميق على المجتمع، إلى حد بلغ عنده عدد ضحايا الوباء العالمي المتمثل في تعاطي المخدرات نحو ٣,٢ ملايين شخصا في أفغانستان.

٦ - وأضاف قائلا إن الحكومة ملتزمة بمكافحة مشكلة المخدرات من خلال اتباع سياسات عملية. ففي عام ٢٠١٧، نفذت الحكومة أكثر من ٢ ٧٠٠ عملية أفضت إلى القبض على ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص، منهم رعايا أجانب، ومصادرة ٣٠٠ طن من المواد المخدرة. ودمرت أيضا ٥٠ مختبرا لتجهيز المخدرات و ١٢ مرفقا من مرافق التخزين. وقال إن هذه الإجراءات كبّدت تجار المخدرات خسارة صافية قدرها ٣٦٢ مليون دولار. وشملت التدابيرُ المتعلقة بالسياسة العامة الراميةُ إلى الحد من تجارة المواد المخدرة تعزيزَ الأمن في المطارات والمعابر الحدودية، وقصف المنشآت المستخدمة في إنتاج المخدرات وتوزيعها، وإنشاء وحدة للتصدي للطوارئ.

٧ - وتابع قائلا إنه على الرغم من الجهود المبذولة للحد من إنتاج المواد المخدرة وتجارتها ، تتمّ نسبة كبيرة من زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات في ولايات أفغانستان التي يسودها انعدام الأمن، وتقوم المنظمات الإرهابية بتهيئة تربة خصبة للإنتاج والاتجار. ولفت إلى وجود ثلاثة عوامل أساسية تستدعي الحاجة إلى تعزيز الأمن في هذا المجال، وهي زيادة عدد المقاتلين الأجانب المنتمين إلى الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية؛ وضلوع حركة طالبان في تجارة المواد المخدرة؛ وقيام بعض الدول بالتمييز بين الإرهابين ''الأخيار'' و ''الأشرار''. وأشار إلى أن تعزيز الأمن وإرساء السلام والاستقرار في البلد يشكل أولوية، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه المتواصل من أجل التغلب على خطر المخدرات في البلد.

٨ - **السيد العجمي** (قطر): قال إن بلده يعمل دون كلل من أجل تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والتمسك ببروتوكول منع الاتجار

بالأشخاص، وينظر إلى الاتفاقية بوصفها آلية لتعزيز نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون وتيسير تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩ - وأشار إلى أن إعلان الدوحة، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أسهم إسهاما كبيرا في إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع. وتابع قائلا إن قطر ستواصل العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن متابعة هذا الإعلان، وترحب باعتماد البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، الذي يقدم الدعم لبرامج خاصة تهدف إلى منع تفشي الجريمة بين الفئات الشابة من خلال الرياضة، فضلا عن مشاريع متصلة بتأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتثقيف في مجال العدالة، ونزاهة القضاء.

١٠ - وأردف قائلا إن قطر اتخذت عددا من الإجراءات لمكافحة تعاطي المخدرات غير المشروعة، وتعمل في إطار استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لقطر للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ على تنفيذ مشاريع للتوعية بالأخطار التي تشكلها المخدرات غير المشروعة، وتوفير العلاج وإعادة التأهيل للمتعاطين، وتوفير التدريب في مجال الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة المخدرات.

١١ - وقال إن قطر تتخذ أيضا إجراءات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ففي عام ٢٠١٧، استضافت الدورة الخامسة للمؤتمر العالمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المعني بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وساعدت في عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتدعو قطر الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في ذلك الاجتماع ومضاعفة جهودها لتنفيذ التوصيات الواردة في وثيقته الختامية.

١٢ - ومضى يقول إن قطر تضطلع بدور إقليمي فعال في التوعية بتدابير مكافحة الفساد وصُنفت على أنها أحد أقل بلدان العالم فسادا في مؤشر منظمة الشفافية الدولية الخاص بمدركات الفساد، وهو إنجاز كان تحقيقه ممكناً بسبب الجهود المضنية التي تبذلها حكومة بلده لمكافحة جميع أشكال الفساد. وعلى الصعيد الدولي، خصصت قطر جائزة سنوية لتكريم الجهات التي بذلت جهودا خاصة في مجال مكافحة الفساد من أفراد ومؤسسات. واختتم قائلا إن قطر تحضر لاستضافة مؤتمر دولي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، دعما للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني.

١٣ - **السيد وونغ كينغ هو** (سنغافورة): قال إن سنغافورة، بحكم موقعها كمركز للنقل، هي عرضة للجريمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما جرائم الفضاء الإلكتروني وتجارة المخدرات. ويقدر أن جرائم الفضاء الإلكتروني، التي كانت محط التركيز الأساسي للدورة السابعة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، قد بلغت كلفتها في جميع أنحاء العالم ٦٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت ٤٤٥ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وأضاف قائلا إن سنغافورة، باعتبارها اقتصادا مفتوحا ومترابطا يتسم بأحد أعلى معدلات انتشار الهواتف النقالة في العالم، هي معرضة بشكل خاص للتهديدات السيبرانية. وبغية التصدي لهذه التهديدات وحماية الخدمات الأساسية، نَفّذت استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، فضلا عن خطة عمل وطنية بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني من أجل تثقيف الجمهور وتعزيز التشريعات وتحسين القدرة على كشف التهديدات السيبرانية وردعها.

١٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، ذكر أن سنغافورة، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نظمت حلقات عمل بشأن الجريمة الإلكترونية مع جهات شريكة في الحوار من جمهورية كوريا والصين واليابان. وعلى الصعيد الدولي، استضافت المؤتمر السادس المعني بجرائم الفضاء الإلكتروني المعقود بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الشرطة الأوروبي بشأن الاستخبارات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية، وأساليب تحديد مرتكبي الجرائم الإلكترونية عن طريق سلوكهم على شبكة الإنترنت، والدور الذي يؤديه الاستدلال الجنائي الرقمي. وتابع قائلا إن سنغافورة، تصميما منها على الاضطلاع بدور نشط في تيسير التعاون والتنسيق في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، تزمع إنشاء مركز التميز المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وسنغافورة المعني بأمن الفضاء الإلكتروني، بهدف تدريب أفرقة التصدي للطوارئ الحاسوبية، وتعزيز التشريعات والقدرات البحثية المتصلة بمسائل الفضاء الإلكتروني، وتعزيز تبادل المعلومات بشأن التهديدات السيبرانية في جميع أنحاء المنطقة.

١٥ - ومضى يقول إن تعاطي المخدرات هو تحد آخر عابر للحدود يتعين معالجته. وأشار إلى أن النهج المتبع في سنغافورة يستند إلى منع الضرر عوضا عن الحد منه، وعليه اعتمدت الحكومة استراتيجية شاملة لمراقبة المخدرات تشمل مميزاتها التثقيف الوقائي في مجال المخدرات، والإنفاذ الصارم، والتشريعات المشددة، والتأكيد بقوة على العمل وإعادة التأهيل. وقد أدى هذا النهج إلى كبح حالة

المخدرات في سنغافورة إلى الحد الذي أصبح فيه لديها أحد أدنى معدلات تعاطي المخدرات في جميع أنحاء العالم، حيث تبلغ نسبة متعاطي المخدرات فيها أقل من ٠,١ في المائة من السكان. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعاون دولي قوي للتصدي للتهديدات عبر الوطنية القائمة والناشئة. واختتم كلامه قائلا إن سنغافورة ستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

١٦ - **السيدة إينانك أورنيكول** (تركيا): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بتعاون وثيق للتصدي لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، الذي يشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان وتترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. وأضافت أن بلدها الذي يفوق أي بلد آخر في عدد الذين يستضيفهم من اللاجئين يعتزم منع وقوع اللاجئين ضحايا للاتجار بالبشر والعمل القسري. وقد اتخذ عددا من الخطوات في هذا الصدد، منها إنشاء لجنة تنسيق وتنقيح خطة العمل الوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر وإنشاء خط اتصال للمساعدة المتعددة اللغات وإنشاء برامج لدعم الضحايا والعودة الطوعية.

١٧ - وتابعت قائلة إن بلدها ملتزم بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله دون تمييز. وسيواصل مكافحة جميع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك منظمة فتح الله غولن الإرهابية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بنفس التصميم ضد جميع المنظمات الإرهابية؛ فالنهج الانتقائي غير مقبول. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تكفل تقديم الإرهابيين إلى العدالة. والتنفيذ الفعال لمبدأ الالتزام بالتسليم أو المحاكمة أمر بالغ الأهمية. ونظرا إلى الصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، يجب بذل جهود للتصدي للاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وغسل الأموال.

١٨ - واسترسلت قائلة إن مشكلة المخدرات العالمية يجب تناولها على نحو شامل. وإن بلدها يسهم في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها. وهو يتعرض بسبب موقعه الجغرافي لتدفق واسع النطاق للسلع غير المشروعة. وتستند السياسة التي يتبعها في مجال مكافحة المخدرات إلى ثلاث ركائز هي: مكافحة شبكات التوزيع المحلية؛ وتفكيك الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات؛ والتحقيق في تمويل الجماعات الإرهابية - ولا سيما حزب العمال الكردستاني. واختتمت قائلة إن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمخدرات وخطة العمل، اللتين تغطيان الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، يجري تنفيذهما بتنسيق من وزارة الصحة.

١٩ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن التقدم التكنولوجي جلب فوائد جمة للعالم، لكنه أدى أيضا إلى نشوء أشكال جديدة من الإرهاب والأنشطة الإجرامية. ويساور الكرسي الرسولي القلق بصفة خاصة إزاء زيادة جرائم الفضاء الإلكتروني من قبيل الاختراق الحاسوبي، والتزوير الحاسوبي، وانتشار الأخبار الزائفة، ونشر المواد الإباحية عن الأطفال، وانتهاك حقوق التأليف والنشر. وقد خلصت دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الفتيات يشكلن غالبية ضحايا الإيذاء والاستغلال اللذين يتعرض لهما الأطفال في الفضاء الإلكتروني.

٢٠ - وأضاف قائلا إن الكرسي الرسولي يساوره القلق أيضا إزاء انتشار تعاطي المخدرات والاتجار بها. ورأى أن الحد من استهلاك المخدرات أمر بالغ الأهمية؛ وأن تقنين تعاطي المخدرات ليس وسيلة مقبولة لمكافحة الإدمان. وقال إن الكرسي الرسولي يعتبر أن الوحدة الأسرية جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ولما كانت أزمة المخدرات العالمية تؤججها مراكز الإنتاج والتوزيع المنتشرة ونظم غسل الأموال المتطورة المدمجة في المراكز المالية والعمليات المصرفية، فإن الكرسي الرسولي يشجع على التعاون الدولي في المجالين التشريعي والتنفيذي. كما يؤيد أساليب التداوي الطبية الوقائية والعلاجية التي من شأنها مساعدة ضحايا تعاطي المخدرات على إعادة استعادة كرامتهم الإنسانية.

٢١ - **السيد فادانابونغ** (تايلند): قال إن بلده انضم إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقيام بتدخلات طويلة الأمد وشاملة ومستدامة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أكدت تايلند من جديد التزامها وإرادتها السياسية عن طريق المشاركة في استضافة النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية، الذي يهدف إلى الحد من الطلب على المخدرات، ووضع حد لعرض المخدرات غير المشروعة، وتوسيع نطاق العلاج وتعزيز التعاون الدولي. وفي إطار الجهود الرامية إلى تضييق الخناق على الاتجار بالمخدرات، أقامت تايلند أيضا شراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتحسين سبل التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية. وفي إطار مذكرة ميكونغ للتفاهم المتعلقة

بمراقبة المخدرات، كُلِّفت مكاتب الاتصال الحدودية بتبادل معلومات آنية عن أنشطة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٢٢ - وأضاف قائلا إن التنمية البديلة عنصر حاسم من عناصر الاستراتيجية الشاملة لمراقبة المخدرات. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، اشتركت تايلند مع ألمانيا وبيرو والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في استضافة اجتماع لفريق خبراء بشأن التنمية البديلة، استعرضت الأطرافُ المشاركة خلاله أفضل الممارسات والدروس المستفادة وناقشت الكيفية التي يمكن بها للتنمية البديلة أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستقوم لجنة المخدرات خلال دورتها السادسة والستين، التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٩، بالنظر في التقرير والتوصيات المعتمدة في ذلك الاجتماع.

٢٣ - وفيما يتعلق بخفض الطلب على المخدرات، قال إن تايلند تواصل تنفيذ سياسة للمخدرات مراعية للصحة أُنشئت بموجبها آليةٌ لإتاحة إمكانية الحصول على العلاج في حالات التعاطي، بما يشمل حالات الإدمان في السجون. وعلى النحو المبين في *تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨*، فإن نسبة النساء المسجونات بسبب جرائم متصلة بالمخدرات أعلى من نسبة الرجال المسجونين للسبب نفسه. ومن ثم، طبقت تايلند منظورا جنسانيا في استراتيجيات منع الجريمة وإدارة السجون. ومن الأولويات في إدارة السجون معاملةُ السجينات وفقا لقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات.

٢٤ - وقال إنه بالنظر إلى الصلة بين المخدرات والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة، من الضروري تعزيز السياسات الرامية إلى منع وكشف حالات تحويل العائدات المتأتية من الجريمة. وفي هذا الصدد، اعتمدت تايلند قانونا لمكافحة الفساد في تموز/يوليه ٢٠١٨ يتضمن أحكاما جديدة تتوافق مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٥ - **السيدة بيلسكايا** (بيلاروس): قالت إن إنشاء آليات فعالة للتعاون يتيح تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تنسيقا شاملا. وهي عملية يضطلع بدور مهم فيها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونظرا لتمكُّن المتجرين من الاضطلاع بكل خطوة تقريبا في أنشطتهم الإجرامية باستخدام الإنترنت، تتسم مكافحة الاتجار في الفضاء الإلكتروني بأهمية كبيرة.

٢٦ - وأضافت قائلة إن بيلاروس تؤيد الإطار القانوني والمؤسسي الدولي لمكافحة المخدرات والجهود المبذولة لتكييف الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات بحيث تتلاءم والواقع الجديد. وهي لا تؤيد الدعوات المنادية بتقنين المخدرات أو رفع الحظر عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأردفت قائلة إن تعاطي الأطفال والمراهقين للمخدرات أمر غير مقبول.

٢٧ - وأعربت عن إشادة بيلاروس بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تقديم الدعم القانوني للدول في مجال مكافحة الإرهاب، وعن ترحيبها بأن يعقد المكتب، في مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي سيعقد في مينسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حلقة دراسية بشأن هذا الموضوع لفائدة ممثلي هيئات إنفاذ القانون.

٢٨ - **السيد وانغ جاوشوي** (الصين): قال إن بلده يؤيد نظام المراقبة الدولية للمخدرات المرتكز على الاتفاقيات الرئيسية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، ويعارض تقنين المخدرات غير المشروعة، ويشدد على الحاجة إلى تنظيم المواد الخاضعة للمراقبة في إطار الامتثال التام لأحكام هذه الاتفاقيات مع كفالة استخدامها للأغراض الطبية والعلمية. وأضاف قائلا إن بلده يدعم أيضا كلا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية في أداء عمله وفقا لولايته، كما يدعم لجنة المخدرات في الدور الذي تقوم به في مجال صياغة السياسات الدولية لمراقبة المخدرات وتوجيه العملية التحضيرية للجزء الوزاري الرفيع المستوى من دورتها الثانية والستين. وينبغي أن تركز أعمال جميع الجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري المشترك المنبثق عن الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٤ الذي أجرته لجنة المخدرات، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأردف قائلا إن الصين تدعم أيضا نشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للطبعة المحدثة من المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات، وتأمل أن تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات التثقيف الوقائية وفقا للظروف الوطنية لكل منها.

٢٩ - واستطرد قائلا إن مشكلة المخدرات العالمية ينبغي التصدي لها من خلال نهج شامل ومتكامل ومتوازن. وفي إطار مكافحة آفة المخدرات، ينبغي صون حقوق الإنسان مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة كفالة النظام الاجتماعي والرفاه العام والمصالح المشتركة. إلا أنه لا ينبغي التركيز بصورة مفرطة على مسائل حقوق الإنسان

على حساب بذل المساعي في سائر المجالات. ولا بد أن تعزز البلدان إنفاذ القانون والتعاون القضائي على الصعيد الدولي في مجال مراقبة المخدرات وأن تساعد البلدان النامية على بناء قدراتها من خلال المساعدة التمويلية والتعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات من أجل الاستجابة للتحدي على نحو مشترك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام إلى عدم كفاية الإمدادات من الأدوية الأساسية في بعض البلدان، وتعاطي المواد الخاضعة للمراقبة والإفراط في تعاطيها والتحويل غير المشروع لها في بلدان أخرى. ولكل بلد الحق في صوغ سياسات مراقبة المخدرات الأكثر ملاءمة لظروفه الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقيات الثلاث. وينبغي عدم الربط بين مسألة عقوبة الإعدام ومسألة المخدرات.

٣٠ - واسترسل قائلا إن الصين إذ اعتمدت نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء الفساد، أنشأت لجنة الإشراف الوطنية في عام ٢٠١٨. ونظرا لأهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، تدعو الصين الدول الأطراف إلى أن تنفذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تزيل العوائق السياسية والقانونية أمام التعاون في تعقب المتهمين الهاربين واسترداد الأصول على الصعيد عبر الوطني حتى لا يكون هناك ملاذ آمن للمسؤولين الفاسدين ومكاسبهم غير المشروعة. وينبغي للأطراف أن تلتزم بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة والطبيعة الحكومية الدولية لآليات الاستعراض من أجل القيام على النحو المناسب بإجراء الجولة الثانية من الاستعراض وتحسين كفاءة العمل.

٣١ - وتابع كلامه قائلا إنه ينبغي للأطراف أن تطبق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها شكلا من أشكال الدعم القضائي وأساسا قانونيا للتعاون في مجالي تسليم المطلوبين واسترداد الأصول. وقال إن وفد بلده يؤيد إنشاء آلية فعالة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية ويرى أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في العملية الحكومية الدولية، وأن تضمن ألا يتسم تصميم الآلية بطابع التدخل أو بالطابع العقابي، مع الاستفادة في اتفاقية مكافحة الفساد من الخبرة المستمدة من آلية مشابهة.

٣٢ - وفي سياق الزيادة المسجلة مؤخرا في حوادث الجرائم الإلكترونية والهجمات التي تشن من خلال وسائل الاتصالات عبر الحدود الوطنية للاحتيال واستخدام برمجيات الفدية، قال إن وفد بلده يؤيد أعمال فريق الخبراء المعني بالجرائم الإلكترونية، ويؤيد كذلك صياغة صك قانوني دولي بشأن الجرائم الإلكترونية.

٣٣ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن بلده اعتمد في عام ٢٠١٨ سياسة جديدة تهدف إلى الحد من عرض المخدرات عن طريق التحقيق في الجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة الفساد، وتنفيذ برامج إنمائية. وفي إطار هذا النهج، تحوَّل أكثر من ١ ٠٠٠ من المزارعين في ميانمار من إنتاج الأفيون إلى إنتاج البن، ووقّعوا مؤخرا عقدا مهما مع شركة بن فرنسية. وتهدف السياسة الجديدة أيضا إلى الحد من الطلب على المخدرات عن طريق تشجيع اتباع نهج قائم على الحد من الأضرار يركز على الوقاية. كما تشدد على التعاون الدولي، والاستثمار في البحوث والتحليلات، والامتثال لحقوق الإنسان.

٣٤ - وأضاف قائلا إن الاتجار بالمخدرات المخلّقة مثل الميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا أدى إلى مخاطر أمنية ومشاكل متعلقة بالصحة العامة. وأشار إلى أن حكومة ميانمار تشعر بالجزع بصفة خاصة إزاء التقارير الواردة عن تهريب كميات كبيرة من السلائف الكيميائية في المنطقة. ولمعالجة هذه المسألة، ستستضيف ميانمار مؤتمرا إقليميا في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن التعاون الإقليمي من أجل وقف تدفق السلائف. وأردف قائلا إن نظم الإنذار المبكر يمكن أن تساعد على رصد هذه الظاهرة وأن تشجع على اتباع نهج استباقي. وفي الختام قال إن البلدان مثل ميانمار، بمواردها المحدودة، تحتاج إلى مساعدة في جمع المعلومات وتحليلها، وفي تحسين القدرات الوطنية على التصدي للمشاكل المتصلة بالمخدرات. ولذلك يحتاج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى موارد كافية لكي يتمكن من دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، وتعزيز نظم العدالة الجنائية فيها.

٣٥ - **السيد كوليبالي** (مالي): قال إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل مصدرا لتمويل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وأضاف قائلا إن مالي اعتمدت سياسات تتناسب وحجم ظاهرة المخدرات، شملت إطارا قانونيا. واتبعت تدابير مؤسسية مثل إنشاء وكالات مكلفة بمنع الاتجار بالمخدرات ومراقبته والمعاقبة عليه وأنشأت وكالات لمعالجة المسائل الصحية والصيدلانية والأمنية. وقد أتاح التعاون فيما بين هذه الهيئات للحكومة أن تضبط أكثر من ٦٠٠ كيلوغرام من القنب و ١,٥ كيلوغرام من الكوكايين و ١٠ كيلوغرامات من الهيروين في عام ٢٠١٧.

٣٦ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف، تعمل الحكومة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة معا منذ

عام ٢٠١٤ لتوفير أنشطة تدريب للموظفين في الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في مالي. وعلاوة على ذلك، أنشأ مشروع التخاطب بين المطارات التابع للمكتب نظاما آمنا للاتصال الآني بين البلدان بهدف تحسين مراقبة تدفق المخدرات غير المشروعة. وأشار إلى أن مالي مقتنعة بضرورة توحيد الاستجابة لهذه التدفقات، ومن ثم فقد صدّقت على جميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة تقريبا.

٣٧ - واستطرد قائلا إن التداعيات المتتالية لانهيار ليبيا في عام ٢٠١١ أدت إلى زيادة الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل. وأشار إلى أن إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أتى استجابةً للحاجة إلى التعاون الإقليمي في التصدي لهذه الجرائم، وتمتلك المجموعة قوة مشتركة مكلفة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمهاجرين. واستدرك في ختام بيانه قائلا إن الاستجابات ذات التوجه الأمني البحت لها حدودها، لا سيما في سياق منطقة الساحل، بما فيها من بطالة واسعة الانتشار تجعل الشباب عرضة للتأثيرات السلبية.

٣٨ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن تعاطي المخدرات يؤثر سلبا على الصحة العامة والسلامة العامة في جميع أنحاء العالم، ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف قائلا إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها سري لانكا من أجل منع تعاطي المخدرات بين مواطنيها، فقد ظلت تشهد زيادات طفيفة ولكنها مطّردة في استهلاك المخدرات، وخصوصا الهيروين. وقد اتبعت نهجا شاملا إزاء المسألة يركّز على العلاج وإعادة التأهيل وتقليل العرض والطلب. ويسعى المجلس الوطني لمراقبة العقاقير الخطرة في البلد إلى الحد من تعاطي المخدرات من خلال تعزيز القدرات في مجالي الجمارك وإنفاذ القانون، حيث وضَع نهجا تشريعيا موحدا إزاء الجرائم المتصلة بالمخدرات وحسّن الخدمات العلاجية وخدمات إعادة التأهيل. وعمل المجلس أيضا عن كثب مع مكتب المخدرات التابع للشرطة بهدف التحقيق في قضايا المخدرات الكبرى.

٣٩ - وتابع قائلا إن الحكومة وضعت في عام ٢٠٠٥ سياسة وطنية لمعالجة هذه المسألة، شملت تعزيز التدابير الرامية إلى وقف إنتاج المخدرات غير المشروعة وتهريبها والاتجار بها وتعاطيها. ودعمت السياسة أيضا المبادرات الوقائية الإقليمية والدولية ونظرت في الصلات القائمة بين تعاطي المخدرات والفقر والجريمة والصحة. وأصبحت سري لانكا مركزا استراتيجيا لمهرّبي المخدرات الدوليين في آسيا، واستجابت الحكومة لذلك التطور بتشديد الإجراءات والقواعد التنظيمية الأمنية. وتعمل الحكومة عن كثب بشأن هذه المسائل مع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. كما أقامت شراكات مع بلدان جنوب آسيا الستة بهدف إنشاء مركز إقليمي للاستخبارات والتنسيق لتيسير تبادل المعلومات وتعزيز التعاون الحكومي الدولي لمكافحة الجريمة.

٤٠ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن ثمة تهديدين رئيسيين للاستقرار والأمن الدوليين: الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأضاف قائلا إن بلده معروف بتعرُّضه لخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لا سيما بسبب موقعه الجغرافي الذي يجعل منه بلد عبور طبيعي بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة.

٤١ - ومضى قائلا إن التدخلات المحلية تركز على حملات الوقاية والاحتواء التي تستهدف الشباب بصفة خاصة، حيث تدعمهم من خلال توفير التدريب وفرص مباشرة الأعمال الحرة. واتُّخذت تدابير أيضا لتحسين الأحياء المتضررة من الأنشطة الإجرامية، بسبل منها استعادة الأماكن العامة للمجتمعات المحلية الأكثر تضررا والحد من خطر الإقصاء بهدف إبقاء أكثر الفئات ضعفا بمنأى عن الشبكات الإجرامية. وعلى الصعيد الوطني، اعتُمد في الآونة الأخيرة قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية. ومكنت هذه المبادرات البلد من التصدي لآفة متوطنة تهدد سلامة الاقتصاد والديمقراطية.

٤٢ - وذكر أنه يمكن إحراز تقدم عن طريق توحيد الجهود وتبادل المعلومات وتوفير الدعم المتبادل. وتخصص البلدان النامية بلايين الدولارات كل عام لكبح الاتجار بالمخدرات، مما يساعد في حماية البلدان الأكثر تقدما. إلا أن أي مبلغ يُنفَق لن يكون كافيا في مواجهة الموارد الوفيرة المتاحة لشبكات الجريمة المنظمة، التي تساهم بلا شك في حالة التفكك الاجتماعي التي يعانيها العديد من البلدان. وفي الختام قال إن وفد بلده يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى مكافحة الفقر بطريقة شاملة من خلال التصدي للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

٤٣ - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن بلده، الذي يخوض معركة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يؤكد التزامه بالتنفيذ الكامل للصكوك الدولية لمكافحة المخدرات. بيد أن مكافحة المخدرات لا يمكن أن تنجح بدون اتباع نهج كلي يقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي والدولي. ولذلك تعطي الجزائر الأولوية للتعاون الإقليمي، لا سيما مع جيرانها في منطقة

الســـاحل، من خلال تبادل المعلومات وتدريب الموظفين وتزويدهم بمساعدة متعددة الأبعاد، تشمل المعدات. وشاركت الجزائر أيضا في إنشـاء المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشـرطة، وهي آلية يمكن أن تســاعد على ضـــمان فعالية العمل الأفريقي في مجال مكافحة المخدرات من خلال تيسـير تبادل المعلومات فيما بين مؤسـسـات الشرطة الأفريقية.

٤٤ - وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي عليه أن يعمل على تجفيف منابع تمويل الإرهاب، التي تشـمل التدفقات المالية المتأتية من الاتجار بالمخدرات. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت الجزائر في الآونة الأخيرة اجتماعا رفيع المســتوى للاتحاد الأفريقي بشـــأن مكافحة تمويل الإرهاب. وبذلت كذلك جهودا كبيرة لمكافحة الاتجار بالبشـــر من خلال تعطيل شـبكات المتجرين وتحديث الأُطر القانونية للبلد. ووفر مرسـوم رئاسـي صـدر في عام ٢٠١٦ التمويل للجنة مشـتركة بين الوزارات وكلّفها بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. كما يفرض قانون العقوبات الجزائري جزاءات شديدة على مرتكبي هذه الجرائم.

٤٥ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بلده شددت عزمها مؤخرا على احتواء مشـكلة المخدرات من خلال رفع مسـتوى اليقظة وسياسة عدم التسامح إطلاقا التي تتعامل بصرامة مع مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات. إلا أن التصدي لمشكلة المخدرات ما زال صعبا بسبب الطابع المتغير باستمرار للمخدرات نفسها والتفنُّن في أساليب التهريب. وأضاف قائلا إن بنغلاديش تعمل على القضاء على تعاطي أقراص اليـابـا (خليط من الميثـامفيتـامين والكـافيين) التي تـدخـل بنغلاديش من ميانمار وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا. واعتمدت بنغلاديش أيضـا نهجا يشـمل المجتمع بأسـره يتضـمَّن حملات توعية وبرامج للعلاج وإعادة التأهيل ومساعدة الضحايا.

٤٦ - وأكد أنه نظرا لأن الاتجار غير المشـــروع بالمخدرات تقوده جماعات منظمة عابرة للحدود الوطنية، فلا بد من التعاون الدولي. وبناء على ذلك، دخلت بنغلاديش مع الدول الأخرى في اتفاقات ثنائية وترتيبات للتعاون عبر الحدود، كما أن مشـــاركتها في الدوريات الحدودية المشـتركة والجهود المتعلقة بتبادل المعلومات الاسـتخبارية تأتي بنتائج. وإضـــافةً إلى ذلك، ما زالت بنغلاديش على اتصـــال وثيق بالمنظمة الدولية للشـرطة الجنائية، وتتعاون مع الدول الأخرى في إطار المبادرات الإقليمية مثل اتفاقية رابطة جنوب آســيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي الاجتماع الأخير المتعلق بالنداء العالمي للعمل بشـأن مشـكلة المخدرات العالمية، ضـمت رئيسـة وزراء بنغلاديش صوتها إلى أصوات زعماء العالم في التشديد على ضرورة أن يقف العالم صفا واحدا لمكافحة آفة المخدرات غير المشروعة.

٤٧ - **السـيدة كاري** (جزر البهاما): قالت إن بلدها يكرر تأكيد التزامـه بـالتعـاون الوطني والإقليمي والـدولي من أجـل منع الجريمـة والتصـــدي لمشـــكلة المخدرات العالمية من خلال تبادل أفضـــل الممارســـات وبناء القدرات. وأضـــافت قائلة إن مشـــكلة الجريمة والمخدرات تهدد الســـلام والأمن والتنمية وحماية الحقوق والحريات الأساسية. وبوصف جزر البهاما دولة صغيرة ذات موقع استراتيجي لشَـحن المخدرات غير المشـروعة والأسـلحة وغيرها من الأنشـطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، فمواردها البشـــرية والتقنية والمالية لا تزال تُوجَّه بعيدا عن التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية ذات الأهمية الحيوية لمعالجة تلك المشاكل.

٤٨ - وتابعت قائلة إن جزر البهاما أعطت الأولوية، على الصعيد الوطني، لمنع الجريمة والحد منها، حيث ركّزت على بؤر الجريمة والمجرمين المعاودين. وانخرطت مع المجتمعات المحلية والشـــباب، واســـتخدمت تكنولوجيات الطب الشـــرعي، وعملت على تنمية الوعي العام. وأردفت قائلة إن حكومتها دخلت في العديد من الشـــراكات الثنائية والإقليمية بهدف التصـدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية والأنشـطة المتعلقة بالمخدرات وتعمل مع الولايات المتحدة والجماعة الكاريبية على مكافحة الاتجار غير المشروع، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وزيادة السلامة العامة والأمن العام. وختاما، أفادت بصياغة قانون في الآونة الأخيرة من شأنه أن ينشئ كيانا للتصدي للفساد والممارسات المتعلقة بالإفصاح العلني.

٤٩ - **السـيد عبد الله** (نيجيريا): قال إن بلده جعل تشـــريعه الوطني ممتثلا للمادة ٤٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد، وذلك من أجل مكافحة الفســـاد وغيره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي أيلول/سبتمبر، استضافت نيجيريا المؤتمر الدولي الثاني المعني بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين اسـترداد الأصول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥٠ - وقال إن نيجيريا، سعيا منها لمكافحة غسل الأموال والقضاء على العائدات غير المشـروعة للجريمة، قد أنشـأت لجنة مشـتركة بين الوزارات بشأن غسل الأموال والإرهاب المالي، معتمدةً في ذلك على إســـهامات من وكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، لتنســـيق مكافحة العصـابات المنظمة عبر الوطنية. وقد أسـفر التعاون عن قيام الحكومة بمصادرة أصول مكتسبة بطرق غير مشروعة. وفي تموز/يوليه،

سنت الحكومة قانونا يوفر إطارا قانونيا أقوى لوحدة الاستخبارات المالية النيجيرية يتيح لها قدرا أكبر من الاستقلالية، ونتيجة لذلك، أعيدت عضوية نيجيريا في مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية.

٥١ - واستطرد قائلا إن نيجيريا قد ضاعفت جهودها الرامية إلى مكافحة انتشار المخدرات والاتجار بها وتعاطيها. ويقوم الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات بتنفيذ خطة وطنية لمراقبة المخدرات من أجل التصدي لمسائل العرض والطلب، وغسل الأموال، وإتاحة إمكانية الحصول على المخدرات للأغراض الطبية والعلمية على نحو خاضع للمراقبة. ومع ذلك، ما زالت نيجيريا تعاني من ارتفاع معدلات تعاطي الترامادول وأشربة السعال المحتوية على الكودايين، ولا سيما من جانب الشباب والنساء.

٥٢ - **السيد حساني نجاد بيكوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إيران قد تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات خلال حملتها ضد تجار المخدرات المسلحين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونفذت الحكومة، في إطار استراتيجيتها للحد من العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة، برامج تركز على الحد من الضرر وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وهي تسعى أيضا إلى الحد من عدد السجناء عن طريق تنفيذ عقوبات بديلة للجرائم المتصلة بالمخدرات. وعملا بتعديل جديد لقانون الاتجار بالمخدرات اعتمد في عام ٢٠١٧، تقتصر عقوبة الإعدام على تجار المخدرات المسلحين، والمتجرين الذين يستغلون الأطفال، ومهربي الكميات الضخمة جدا من المخدرات.

٥٣ - وأضاف قائلا إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب تعاونا دوليا. وهناك حاجة إلى تدابير ملموسة لمنع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ومحاكمة مرتكبي ذلك الاتجار ومعاقبتهم. ولا يزال تزايد مشاركة الجماعات الإجرامية المنظمة في الاتجار بالممتلكات الثقافية يلحق أضرارا بالدول.

٥٤ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية تدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله وترى أنه لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال التعاون الإقليمي والدولي. ويجب على الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الإقليمية، تجنب أي تصنيف للدول يكون له دوافع سياسية لأغراض التعاون الدولي في مكافحة الجريمة. فهذه التصنيفات، إلى جانب العقوبات الأحادية الجانب، تضعف التعاون الدولي.

٥٥ - **السيدة روسا سواسو** (هندوراس): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة لمسألة المراقبة الدولية للمخدرات نظرا لكونه يشهد مباشرة الآثار الضارة للاتجار بالمخدرات على السلامة العامة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد انضمت هندوراس إلى النداء العالمي الأخير للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية، مؤكدة من جديد التزامها بمعالجة هذه المسألة من خلال اتباع نهج شامل يستند إلى الأدلة العلمية ومع مراعاة الصلات التي تربط بين الاتجار بالمخدرات والفساد وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الإرهاب في بعض الحالات، الذي يُفهم أنه مرتبط بأفعال جماعات من غير الدول من قبيل العصابات الإجرامية.

٥٦ - وأضافت قائلة إنه يتعين معالجة مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات بطريقة شاملة، ولذلك فمن الضروري مواصلة تطوير وتعزيز برامج الصحة العامة الشاملة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنوع الجنس وحقوق الإنسان وإشراك الفئات الضعيفة. ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسة بلدها في مجال المخدرات في حماية الحق في الحياة والسلامة البشرية، وإعطاء المجتمع المدني دورا هاما في البحث عن حلول وفي وضع السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات وفي عمليات صنع القرار.

٥٧ - وقالت إن هندوراس، بوصفها إحدى الدول الموقعة على الاتفاقيات الثلاث الرامية إلى القضاء على الجرائم المتصلة بالمخدرات، قد قامت في السنوات الأخيرة بتفكيك هياكل إجرامية وخفض العنف وانعدام الأمن من خلال إنشاء وتعزيز المؤسسات الحكومية المكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات، واعتماد قوانين صارمة، وتفكيك مختبرات لإنتاج المخدرات. وجرى إطلاق عدد من المبادرات، بما في ذلك تنظيم حملات توعية في المدارس وإنشاء مراكز للعلاج من تعاطي المخدرات. وقد أنشئت أيضا أمانة تنفيذية لمساعدة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في جهودها الرامية إلى الحد من عرض المخدرات والطلب عليها، ورصد الامتثال للسياسات العامة والالتزامات المتعهد بها في معاهدات مراقبة المخدرات والاتفاقيات الدولية.

٥٨ - **السيد نيانغ** (السنغال): قال، مشيرا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إن المجتمع الدولي، من خلال اعتماده إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، قد التزم بمكافحة الاتجار غير المشروع

بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة، الأمر الذي يتطلب تعبيرا واضحا عن الإرادة الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، مع التمسك بسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٥٩ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن التغلب على الجريمة الوطنية وعبر الوطنية إلا باعتماد نهج كلي ووقائي من خلال سياسات اجتماعية مرنة تستهدف أسبابها الجذرية. وقال إن معالجة مشكلة المخدرات العالمية، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلامة العامة والأمن والصحة والاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة، تتطلب نُهُجا شاملة ومبتكرة، بينما تتطلب مكافحة الإرهاب بفعالية اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات، بما يشمل جمع بيانات موثوقة وتبادل المعلومات والتحليلات.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية كثيراً ما سمح بهروب أفراد هذه المنظمات من الملاحقة والعقاب من خلال عبور الحدود، في حين يظل ضحاياهم يحملون ندوباً طوال حياتهم. ومن أجل مكافحة هذه الآفة، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٨ إعلانا سياسيا وخطة عمل إقليمية لإنشاء إطار للتعاون لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. كما أنشأت دول المنطقة دون الإقليمية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برامج لتعزيز التعاون بين نظم العدالة الجنائية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع إقامة شبكات للتعاون بين أعضاء النيابة العامة والقضاة من أجل تحسين الكفاءة والنزاهة. ونظرا لأن هذه الأدوات مهمة لتعزيز سيادة القانون وتوطيد السلام، فحبذا لو دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة مواصلة تطويرها.

٦١ - وقال إن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة هي أولوية وطنية للسنغال، التي وضعت إطارا مؤسسيا من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمراقبة المخدرات ومكتب مركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، واعتمدت قانونا يُجرِّم الاتجار بالمخدرات. وقد اتخذت السنغال تدابير، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، من أجل تحسين نظامها الوطني لمعالجة تعاطي المخدرات، وذلك بإنشاء مركز متكامل لإدارة الإدمان في داكار. كما تلتزم السنغال بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من خلال التصديق على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات السياسية ذات الصلة ونقلها إلى القانون الوطني. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا لإيجاد حلول عاجلة للمشاكل الخطيرة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والإرهاب وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة.

٦٢ - **السيد آدم** (السودان): قال إن بلده يبذل جهودا كبيرة لمكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات ومكافحة الإرهاب، تماشيا مع التزاماته الإقليمية والدولية. وأضاف أن السودان قد صادق في عام ٢٠١٧ على قانون جديد لمكافحة الاتجار بالبشر، ينص على المزيد من العقوبات على المدانين بجرائم الاتجار، كما وقع على اتفاقات لضبط الحدود مع عدد من دول الجوار، وذلك إحكاما للسيطرة ومنعا لتهريب السلاح ودخول المجموعات الناشطة في الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، استضاف السودان مؤتمرا إقليميا بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي.

٦٣ - واسترسل قائلا إن بلده قد اعتمد استراتيجية وطنية بشأن المخدرات غير المشروعة في عام ٢٠١٥، كما سن عددا من القوانين في هذا المجال، منها قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم تعزيز وحدة التحريات المالية، وعمل السودان كذلك على تنظيم إجراءات التعامل مع طلبات تسليم المتهمين والمحكومين ومصادرة الأصول المالية المكتسبة بصورة غير مشروعة. وأشار إلى أن السودان قد عدل أيضا قانون مكافحة المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية ليتواكب مع الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، وأصدر اللوائح اللازمة لمراقبة العقاقير الطبية. وأضاف أن السودان قد اتخذ أيضا خطوات لتعزيز العلاقة بين الأجهزة الشرطية والمجتمع في المناطق الحضرية، وكان لهذه التدابير أثر إيجابي في تقليل مستويات الجريمة.

٦٤ - وقال إن السودان يناشد الشركاء في السلام والبلدان المانحة والدول الصديقة الأخرى زيادة المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها إلى بلدان القرن الأفريقي، بغية التصدي للاتجار بالبشر ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب الدولي. وأشار في هذا الصدد إلى التعاون النموذجي بين بلده والاتحاد الأوروبي في جهوده لمكافحة الاتجار بالبشر في إطار عملية الخرطوم. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري معالجة الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة غير القانونية، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، الفقر الذي يعاني منه الكثيرون في المنطقة.

٦٥ - **السيد ليونغ** (ماليزيا): قال إن فشل الحكومات في معالجة الأشكال الجديدة والناشئة للجريمة وتعاطي المخدرات، التي تهدد الأمن والاستقرار وتعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سيؤدي إلى تداعيات خطيرة. وينبغي أن يصبح منع الجريمة ومراقبة المخدرات من الأولويات العليا لكل من فرادى الدول الأعضاء والمجتمع العالمي

ككل، إذ تُستخدم التكنولوجيا المتقدمة وأدوات الاتصال لتوسيع نطاق هذه الأنشطة بما يتجاوز الحدود الوطنية والولايات القضائية.

٦٦ - وأضاف قائلا إن ماليزيا قد عززت التشريعات الوطنية وقدرة وكالات إنفاذ القانون في مكافحتها للجريمة والمخدرات ونفذت نُهُجا لخفض الطلب من خلال العلاج وإعادة التأهيل والوقاية والإنفاذ والحد من الضرر. ومع ذلك، تدرك ماليزيا أيضا أنه لا يوجد بلد يمكنه مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة منفردا. وقال إن بلده يحافظ على تعاون ثنائي وثيق في هذا المجال مع العديد من البلدان، وعلى الصعيد الإقليمي مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال منابر وأدوات شتى لتحقيق الأمن ومنع الجريمة. وأشار على الصعيد الدولي إلى أن بلده طرف أيضا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدّرات. وستواصل ماليزيا دعم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ولايته المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومراقبة المخدرات وستظل ثابتة في جهودها الوطنية والدولية في هذا المجال.

٦٧ - **السيدة بوشيخي** (المغرب): قالت في معرض إشارتها إلى أن العدالة الجنائية مسؤولية مشتركة إذا أُريدَ الوفاء بأهداف التنمية المستدامة، إن منع ومكافحة الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات يتطلبان مزيدا من الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي شراكاتٍ معززة بين الدول الأعضاء. وبالنظر إلى التهديد المتزايد باستمرار الذي تشكله الجريمة عبر الوطنية، ولا سيما الزيادة المفزعة في زراعة المخدرات بجميع فئاتها والاتجار بها واستهلاكها، ومع ظهور مؤثرات عقلية جديدة ونشر أنماط استهلاك جديدة على الإنترنت، تتطلب الاستراتيجيات الدولية الجديدة قدرا أكبر من التنسيق فيما يتعلق بتبادل المعلومات من أجل أخذ حقائق الواقع الحديثة في الحسبان.

٦٨ - وأضافت أن أفريقيا أصبحت بمثابة منصة عبور مركزية للاتجار بالمخدرات، وذلك من خلال شبكات الإرهاب وحركات التمرد في جميع أنحاء المنطقة، مما يهدد السلام والاستقرار في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية وعلى طول ساحل المحيط الأطلسي. واستجابة إلى ذلك، اعتمد المغرب مؤخرا استراتيجية واضحة ومتعددة الأبعاد لمكافحة الجريمة لضمان سلامة وأمن مواطنيه وزاد من تعاونه الثنائي مع العديد من البلدان، وكذلك مع المنظمات المتخصصة المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونتيجة لذلك، فيما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، ألقت قوات الشرطة الوطنية القبض على ٣٠١ شخص صدرت بشأنهم مذكرة توقيف دولية ووزعت ٣٤٦ مذكرة توقيف دولية صادرة عن سلطات قضائية متخصصة. وعلاوة على ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نفذت قوة الشرطة مداهمة كبرى في مجال المخدرات، حيث قامت بضبط كمية قياسية من الكوكايين الخام بقيمة سوقية تبلغ نحو ٢,٧٥ بليون دولار، مما أدى إلى ١٥ عملية توقيف وتفكيك عصابة مخدرات معقدة تعمل في جميع أنحاء المغرب وأمريكا اللاتينية وأوروبا والعالم العربي.

٦٩ - **السيد مطر** (مصر): قال إن ممارسة السيادة الوطنية الكاملة وكفالة احترام سيادة القانون يمكن أن تؤديا إلى حد كبير إلى تعزيز الجهود الرامية للنهوض بالتنمية المستدامة، بينما يمكن أن يؤدي النشاط الإجرامي، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات، إلى تقويض أمن المجتمعات واستقرارها على نحو خطير. ولهذا فإنه من المهم للغاية أن تستفيد الدول الأعضاء استفادة فعلية من الإنجازات التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن تيسر الجهود الرامية إلى مكافحة الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك أشكال من الجريمة المستحدثة، مثل السرقة على شبكة الإنترنت، وغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

٧٠ - وأردف قائلا إن الاتجار غير المشروع بالآثار يمثل مصدر قلق كبير لمصر، ولذلك اتخذت حكومة بلده عددا من الإجراءات في سبيل حماية ممتلكاته الثقافية، بما في ذلك فرض عقوبات أكثر صرامة على تهريب الممتلكات الثقافية، وتوقيع اتفاقات التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالآثار وتسهيل استرداد الموجودات المهربة، وإعداد دورات تدريبية للمهنيين المشاركين في الجهود الرامية إلى الحفاظ على تراث البلد.

٧١ - وأضاف قائلا إن مصر أطلقت استراتيجية وطنية ثانية لمكافحة الاتجار بالبشر شاركت في إعدادها هيئات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وتم في عام ٢٠١٦ سن قانون خاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين يحدد عقوبات رادعة على المهربين. وأضاف أن هذه الجهود مكنت مصر من تعزيز سيطرتها على حدودها البحرية وتقديم أعداد متزايدة من المتجرين إلى العدالة. كما تنظم وزارة الخارجية المصرية أيضا العديد من الدورات التدريبية للدبلوماسيين الأفارقة وأفراد قوات حفظ السلام حول إدارة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر.

٧٢ - واسترسل قائلا إن مصر تؤمن بأنه يجب وضع تصور واضح لمرحلة ما بعد الانتهاء من العمل بالإعلان السياسي وخطة العمل

بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٩، خاصة في ضوء عدم الانتهاء من تحقيق الأهداف المدرجة فيه. ولذلك، تعرب مصر عن تأييدها لتمديد الإعلان السياسي لتجنب حدوث فراغ في منظومة مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، شاركت مصر مؤخرا مع أكثر من ١٢٥ دولة في اجتماع رفيع المستوى على هامش الجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات غير المشروعة في العالم. وعلى المستوى الوطني، تعمل مصر مع مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لمكافحة إدمان المخدرات من خلال دعم برامج التوعية بمخاطر المخدرات غير المشروعة، وتوفير العلاج للمدمنين وإعادة إدماج متعاطي المخدرات السابقين مجتمعياً. وقد حظيت مصر بتقدير دولي لجهودها في هذا المجال، ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مَنحت آلية تنسيق أجهزة الأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها UNIATF جائزة إلى وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية تقديراً لجهودها المتميزة في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

٧٣ - ولمكافحة الفساد، اعتمدت مصر سياسات وطنية قوية لدعم مبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون والشفافية واحترام حقوق الإنسان. واستدرك قائلا إنه كي تتمكن مصر من مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة وتعزيز نظام العدالة الجنائية لديها بصورة فعالة، فإنها تحتاج إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي، وخاصة في مجالي بناء القدرات واسترداد الموجودات. ودعا الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى تعزيز أطر التعاون وبرامج التدريب في تلك المجالات.

٧٤ - **السيدة كروث يابار** (إسبانيا): قالت إن منع الجريمة والعدالة الجنائية والمراقبة الدولية للمخدرات هي أمور بالغة الأهمية من أجل حماية حرية المواطنين وحقوقهم ورفاههم. ويجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمكافحة الجرائم التي تتناولها اللجنة انخفاض احتمالية القضاء عليها في المستقبل القريب وطابعها المتغير باستمرار. فالطابع العابر للحدود لتلك الجرائم يتطلب عملا جماعيا.

٧٥ - وأردفت قائلة إن الاتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء والاتجار بالأعضاء البشرية جريمة شنيعة تنتهك أبسط حقوق الإنسان وتلحق الأذى في كثير من الأحيان بأفراد أكثر المجتمعات المحلية تهميشاً. وتتطلب مكافحتها بذل جهود دولية مكرسة على ثلاث جبهات، هي العدالة والصحة وحقوق الإنسان، لوضع سياسات وطنية وأطر للتعاون الدولي. ومما يزيد تلك الجهود تعقيدا ارتباط تلك الجريمة المتكرر بالجريمة المنظمة والمسائل المتعلقة بممارسة الولاية خارج إقليم الدولة، مما يشكل تحديات تتعلق بجمع المعلومات اللازمة والاحتفاظ بسجلات كافية. ومن شأن صدور تقرير مفصل عن هذا الموضوع من منظمة الصحة العالمية أن يساعد في توضيح الحالة.

٧٦ - وأضافت أن الطريقة الوحيدة لمكافحة هذه الجريمة هي الاحترام الصارم لسيادة القانون، بما في ذلك احترامه على الساحة الدولية، من خلال مواصلة تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدرات البرنامج في مجال التعاون التقني، من خلال اتفاقية الجريمة المنظمة و مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والفساد. وأعربت عن تطلع إسبانيا إلى معالجة الإرهاب السيبراني والأدلة الإلكترونية والاتجار بالأشخاص وحماية التراث الثقافي خلال الدورة الحالية. وقالت إن من الأمور ذات الأهمية البالغة أيضا أن تعالَج وتحارَب، وفقا للدعم التقني المقدم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة المخدرات، جميعُ جوانب تعاطي المخدرات، لما تسببه من مشاكل خطيرة ومعقدة للغاية في مجال التنمية الاجتماعية في العديد من البلدان.

٧٧ - السيد **آسروتشن** (إندونيسيا) قال إن عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز التعاون الدولي وتيسير تقديم المساعدة التقنية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية كان مفيدا في تحقيق التنفيذ الفعلي لاتفاقية الجريمة المنظمة. وأردف قائلا إن إندونيسيا تحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تفعل ذلك وهي على استعداد للعمل مع الدول الأطراف الأخرى من أجل تنفيذها وتنفيذ البروتوكولات الملحقة بها تنفيذا شاملا.

٧٨ - وأضاف قائلا إن الاتجار بالبشر جريمة شنعاء تؤثر على السلامة والأمن والتنمية الاجتماعية في جميع البلدان، وتهين الكرامة الإنسانية وتحرم الناس من التمتع بحياة سلمية ومزدهرة، ومن ثم يجب أن تؤخذ على محمل الجد وأن يتم التصدي لها بشكل جماعي وشامل. كما يجب التصدي بشكل جماعي لمنع ومكافحة أشكال الجريمة الناشئة، مثل جرائم الفضاء الإلكتروني والاتجار بالممتلكات الثقافية وأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ولا سيما مصايد الأسماك. ولذلك فإن استمرار عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد وتوسيع نطاقه، بدعم دولي، هو موضع تقدير كبير.

٧٩ - وتابع قائلا إن تحقيق عالم خال من تعاطي المخدرات يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتوازنة للحد من الطلب، بما في ذلك التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون، لردع العصابات

الإجرامية وتجار المخدرات. وقد أعدت إندونيسيا في السنوات الست الماضية سبع مذكرات تفاهم متعددة الأطراف تهدف إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهي ترسل بانتظام موظفين مسؤولين عن إنفاذ القانون للمشاركة في برامج تدريبية وحلقات عمل إقليمية ودولية. ويجب أن يوازن العمل الناجح في مجال مكافحة المخدرات بين جهود الوقاية من المخدرات والتدابير الرامية للقضاء عليها بحيث تكون متسقة مع المعاهدات الدولية، وأن يترافق ذلك مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وأنهى كلامه قائلا إن إندونيسيا، بالرغم من التقدم المحرز، مازالت تواجه تحديات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعديد من أشكال العقاقير المخلّقة الوافدة من مختلف المناطق، ويمثل اتخاذ تدابير صارمة لإنفاذ القوانين جزءا أساسيا من استراتيجيتها.

٨٠ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن الفساد له تأثير ضار على الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة ويشكل عقبة تعترض فعالية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي مناقشة رفيعة المستوى للجمعية العامة عقدت في أيار/مايو ٢٠١٨ للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اعتُرف بأن تزايد معدلات الفساد هو المحرك الرئيسي للجريمة المنظمة. وفي إطار الامتثال تلك الاتفاقية، التي صدقت عليها أذربيجان في عام ٢٠٠٥، أنشأ البلد أجهزة متخصصة في وضع السياسات وإنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٢، شاركت أذربيجان في الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية ويجري حاليا عقد دورة الاستعراض الثانية. واعتمدت أذربيجان أيضا أربع خطط عمل وطنية لمكافحة الفساد، وسجلت تقدما كبيرا، وأنشأت وكالة حكومية مخصصة لتوفير خدمات عامة تتسم بالشفافية وسهولة الوصول إليها، في إطار من عدم التسامح إطلاقا مع الفساد.

٨١ - وأردف قائلا إن أذربيجان عززت نظامها الوطني لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بعد نجاحه في اجتياز أربع جولات من التقييمات أجراها مجلس أوروبا، وأنشأت في أيار/مايو ٢٠١٨ دائرة مستقلة للمراقبة المالية لتحسين الامتثال التشريعي في هذا الصدد. وتعمل الحكومة حاليا أيضا على تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالأشخاص، من خلال إدخال تحسينات مستمرة على التشريعات الوطنية وإنفاذ القانون، بما في ذلك إضافة أربع مواد إلى القانون الجنائي تعرِّف المسؤولية عن الاتجار بالأشخاص، وإنشاء وحدة شرطة خاصة داخل وزارة الداخلية.

٨٢ - وذكر في ختام كلامه أن أذربيجان ملتزمة تماما بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل التصدي لجميع أشكال الجريمة المنظمة. وقد وقع البلد في هذا الصدد أكثر من ١٠٠ صك ثنائي ومتعدد الأطراف بشأن تبادل المعلومات والتحقيق المشترك في الجرائم والتعاون في مجالي التدريب والتعليم.

٨٣ - **السيد كومارا** (غينيا)، أشار إلى أن بلده قد صدق على الصكوك القانونية دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرئيسية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية واعتمد كلا من البرنامج الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لغرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقال إن الجريمة المنظمة تهدد السلام والأمن البشريين وتنتهك حقوق الإنسان وتقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولما كان الفقر والبطالة يخلقان أرضا خصبة لازدهار تعاطي المخدرات والاتجار بها، يتطلب القضاء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية بذل جهود على الصعيدين الوطني والعالمي تركز على منع وقمع الاتجار بالمخدرات وعلى دعم ضحاياه وإعادة إدماجهم.

٨٤ - وأضاف أنه بسبب سهولة اختراق الحدود وضعف الحكومات، ظلت منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك غينيا، تستخدم منذ فترة طويلة كحلقة وصل في سلسلة توزيع المخدرات غير المشروعة بين أمريكا اللاتينية وأوروبا. واستدرك قائلا إن الاستقرار السياسي، إلى جانب إنشاء إدارة متخصصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، وإنشاء مدرسة وطنية للشرطة وإصلاح العدالة وإيقاف القضاة عن العمل بسبب الفساد والاعتقالات المنتظمة للمتجرين بالبشر على طول الحدود، مكّن غينيا من مضاعفة جهودها ضد هذه الجرائم ووقف موجة الاتجار.

٨٥ - وقال في ختام حديثه إن حكومة بلده مازالت تواجه تحديات، برغم هذا التقدم. وأعرب عن امتنان بلده للدعم الوطيد المقدم من شركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف، وأضاف أن غينيا تطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تعزيز التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تخليص البشرية من جميع أشكال الجريمة.

٨٦ - **السيدة باناكن** (الكاميرون) قالت إنه بينما تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة المالية تهديدين رئيسيين للأمن والاستقرار

وسيادة القانون في جميع البلدان، يشكل الإرهاب الشاغل الأكبر بالنسبة للكاميرون. ورداً على الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام في السنوات الأخيرة في منطقة أقصى الشمال وتلك التي شنها الانفصاليون في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد، قامت الحكومة، ضمن تدابير أخرى، بتعزيز المؤسسات السياسية والقانونية، وإطلاق حملات التوعية وتنفيذ إصلاحات في مجالي التعليم والأمن.

٨٧ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها اعتمدت قانونا يهدف إلى تقديم الضالعين في الإرهاب إلى العدالة، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وبما يتماشى مع المعايير الدولية والالتزامات الدولية والإقليمية التي تعهدت بها الكاميرون. وأضافت أن بلدها يسترشد فيما يبذله من جهود باحترام حقوق الإنسان والامتثال لمبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الحقوق الأساسية في التجمع السلمي وحرية التعبير، كما اتضح خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بشأن جماعة بوكو حرام، التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٨٨ - وتابعت تقول إن استخدام المؤثرات العقلية في الكاميرون يترافق مع زيادة ارتكاب الأعمال الإرهابية على يد الانفصاليين وأعضاء جماعة بوكو حرام، بينما يستخدم الاتجار بالمخدرات لتمويل الشبكات الإرهابية. وبالرغم من التدابير الوطنية والدولية العديدة التي اتخذت بالفعل لمكافحة الإرهاب، ما زال هذا التهديد قائما بسبب طابعه العابر للحدود الوطنية وانفتاح الحدود على نحو متزايد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وبسبب نشوء تهديدات جديدة من قبيل جرائم الفضاء الإلكتروني. وختمت كلامها بالقول إن البلدان يجدر بها تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، على النحو الموصى به في إعلان الدوحة بشأن منع الجريمة، بطرق من بينها التصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الاختيارية.

٨٩ - **السيد محمد** (ليبيا) قال إن تفاقم مستويات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي يزيد من الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات غير المشروعة والفساد في أجزاء كثيرة من العالم، في حين أن ضعف الأمن والرقابة في العديد من البلدان، ومحدودية قدراتها على الاستجابة لتلك التحديات، سيؤديان بلا شك إلى مزيد من عدم الاستقرار على كلّ من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأضاف أن الضرورة تستدعي إقامة علاقات تعاون معزز على الصعيدين الإقليمي والدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، مضيفا أنه ستنشأ حاجة في العديد من الدول إلى تلقي مساعدة مستدامة يمكن التنبؤ بها على المستوى التقني أو المالي وفي مجال بناء القدرات إذا كان لتلك الدول أن تضطلع بدور فعال في هذا المجال.

٩٠ - واسترسل قائلا إن ثمة حاجة أيضا إلى تضافر الجهود لمكافحة أنشطة الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر، فهي تقوّض أمن واستقرار العديد من المجتمعات وتعرقل برامج التنمية. وأفاد بأن ليبيا تسعى إلى تعزيز تعاونها مع البلدان المجاورة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود وأنشطة الاتجار، وتدعو إلى التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي المعني بأمن الحدود الذي عقد في طرابلس في عام ٢٠١٢. وتابع قائلا إن ليبيا تناشد أيضا مجلس الأمن تجنب اتباع نهج انتقائي ومسيّس عند فرض عقوبات تطال المتورطين في الاتجار بالبشر وتدعوه إلى توقيع عقوبات على كل المتورطين أينما وجدوا.

٩١ - وأعرب عن دعوة ليبيا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجددا إلى تزويدها بما تحتاجه من مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الدولية. وعلى وجه الخصوص، قال إن ليبيا تدعو المكتب إلى مساعدة ليبيا والبلدان المتضررة الأخرى على استرداد أصولها المالية المسروقة حتى يتسنى استخدام تلك الأصول في تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء. وختم كلامه بقوله إن ليبيا تتطلع إلى إعادة فتح المكتب دون الإقليمي لمنطقة المغرب العربي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في طرابلس، وإلى استئناف نشاطه هناك في أقرب فرصة ممكنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٢٠.